

اللاجئون العراقيون، بين الرفض والتجاهل

بقلم "أندرو هاربر"

السيد "أندرو هاربر"، هو رئيس وحدة دعم العراق في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين*

ملخص

تعرض هذه المقالة لمحة موجزة عن أعداد اللاجئين العراقيين والخصائص التي يتميزون بها واحتياجاتهم من الحماية والمساعدات في بلدان اللجوء. كما تستعرض الآثار النسبية التي يخلفها هؤلاء اللاجئين في دول الجوار ومدى استمرارية حركات العودة المسجلة مؤخرا.

رغم التحسنات الأخيرة البارزة في الأوضاع الأمنية داخل العراق وبداية حركات عودة محدودة، ليس من الواضح إن كانت هذه التغيرات المهمة تستمر بالنظر إلى فشل معالجة الأسباب وراء النزوح والصعوبات المؤكدة التي يواجهها العائدون عند رجوعهم إلى البلد. وكان من بين العوامل التي دفعت هؤلاء النازحين العراقيين إلى العودة غياب المساعدة والاهتمام الدوليين الملائمين الأمر الذي عرض مئات الآلاف من العراقيين للفقر والاستضعاف المتفاقم. ولم يكن لدى العديد من اللاجئين الذين عادوا خيار سوى الإفادة من تحسن الظروف الأمنية داخل العراق رغم احتمال زوالها، أو مواجهة اشتداد الفقر وتزايد الإذلال. وتستنفد، في الوقت نفسه، إمكانات الاستقبال في المجتمعات المضيفة في حين تعجز البنى التحتية الأساسية فيها على مواجهة تدفق اللاجئين العراقيين. ويبرز قلق بشأن احتمال تفاقم زعزعة الأوضاع في المنطقة. وإذا لم يفيق العراق من كابوس العنف الطائفي الذي يعيشه، لا سيما في الوقت الذي ينخفض فيه عدد القوات متعددة الجنسيات¹، فلن يستطيع المجتمع الدولي أن يستمر في تجاهل الاحتياجات الإنسانية المتزايدة للنازحين في العراق.

* تقدم هذه المقالة بصفة شخصية ولا تعبر بالضرورة عن آراء المنظمة.

¹ ينعكس وضع القوات متعددة الجنسيات في العراق (I-MNF) في كانون الثاني/ديسمبر 2007 في الأرقام التالية: من الولايات المتحدة الأمريكية (154 000 جندي)، والمملكة المتحدة (4 500 جندي، وسيخفض عدد الجنود إلى 2 500 في ربيع 2008)؛ من جورجيا (2 000 جندي، وسيخفض عدد الجنود إلى 300 في صيف 2008)؛ من أستراليا (550 جنديا من قوات القتال و1000 موظف يشارك في عمليات ذات صلة بالعراق. وسيتم إجماع جنود قوات القتال كلهم في منتصف عام 2008)؛ من كوريا الجنوبية (933 جنديا، وسيخفض عدد الجنود إلى 600)؛ من بولندا (900 جندي، من المقرر انسحاب جنودها في منتصف عام 2008)؛ من رومانيا (397 جنديا)؛ من السلفادور (280 جنديا)؛ من بلغاريا (155 جنديا)؛ من ألبانيا (120 جنديا)؛ من منغوليا (100 جنديا)؛ من الجمهورية التشيكية (99)، وسيخفض عدد الجنود إلى 20 في صيف 2008)؛ من أذربيجان (88)؛ من الدانمرك (50)؛ من أرمينيا (46 جنديا)؛ من مقدونيا (40 جنديا)؛ من البوسنة والهرسك (43 جنديا)؛ من إستونيا (35 جنديا)؛ من كازاخستان (29 جنديا)؛ من مولدوفا (11 جنديا)؛ من لاتفيا (7 جنديا)؛ من فيجي (223 جنديا، كطرف في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق). وتنتمي القوات المنسحبة (مع تاريخ انسحابها) إلى البلدان التالية: نيكاراغوا (فبراير 2004)؛ إسبانيا (أواخر نيسان/أبريل 2004)؛ الجمهورية الدومينيكية (مستهل أيار/مايو 2004)؛ هندوراس (أواخر أيار/مايو 2004)؛ فلبين (19 تموز/يوليو 2004)؛ تايلند (أواخر آب/أغسطس 2005)؛ نيوزيلندا (أواخر أيلول/سبتمبر 2004)؛ تونغيا (منتصف كانون الأول/ديسمبر 2004)؛ آيسلندا (2004)؛ البرتغال (منتصف شباط/فبراير 2005)؛ هولندا (أذار/مارس 2005)؛ هنغاريا (أذار/مارس 2005)؛ سنغافورا (أذار/مارس 2005)؛ النرويج (تشرين الأول/أكتوبر 2005)؛ أوكرانيا (كانون الأول/ديسمبر 2005)؛ اليابان (17 تموز/يوليو 2006)؛ إيطاليا (تشرين الثاني/نوفمبر 2006)؛ سلوفاكيا (كانون الثاني/يناير 2007)؛ لتوانيا (أب/أغسطس 2007).

يمكن الاطلاع على هذه المعلومات على العنوان التالي: http://en.wikipedia.org/wiki/Multinational_force_in_Iraq
والعنوان التالي: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3873359.stm (آخر زيارة للموقعين في 20 شباط/فبراير 2008).

أرقام عن اللاجئين

يقدر أن ثمة مليونين على الأقل من اللاجئين العراقيين في المنطقة، ومليونين من النازحين داخل الأراضي العراقية رغم التسليم بأن هذه التقديرات قابلة للتأويل والنقاش. ولئن كانت أعداد اللاجئين تستعمل غالباً كمؤشر للتقدم أو لغياب أي تقدم، فإن التعامل مع الأرقام الخاصة بالنازحين في العراق يصبح أكثر إثارة للجدل. لكن الجلي في الأمر أن النزوح الحالي هو أكبر أزمة نزوح عرفها الشرق الأوسط منذ عام 1948. وتشمل الأرقام المقبولة بصورة عامة أكثر من مليون عراقي في سوريا، و بين 450 ألف و500 ألف عراقي في الأردن، و200 ألف عراقي في دول الخليج، و50 ألف عراقي في لبنان، و بين 40 ألف و60 ألف عراقي في مصر، و60 ألف عراقي في جمهورية إيران الإسلامية، و10 آلاف عراقي في تركيا². وقد سجلت المفوضية السامية (المشار إليها بالمفوضية السامية في ما يلي)، من هذا المجموع أكثر من 227 500³ حالة لجوء أو ما يقارب 10 في المائة من النسبة المقدرة لعدد السكان العراقيين في المنطقة. والجدير بالذكر أن مئات الآلاف من العراقيين كانوا قد غادروا العراق قبل عام 2003، إما هروباً من الاضطهاد أو التمييز، وإما بحثاً عن فرص أفضل في ميادين الاقتصاد والصحة والتعليم⁴.

الأرقام المسجلة (في 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، كانت المفوضية السامية قد سجلت أكثر من 227 500 لاجئ عراقي في المنطقة)

المجموع

المتوسط حجم الملف	عدد المسجلين في 2007	الطلبات الواردة من النساء أساساً	الملفات المسجلة	المجموع المسجل	العدد المقدر للسكان العراقيين	
3,5	106 528	21,6 في المائة	39 096	147 050	بين 1 و1,5 مليون	سوريا
2	31 210	26,7 في المائة	24 077	51 229	بين 450 ألف و500 ألف	الأردن
2	6 432	6 في المائة	5 306	9 721	50 ألف	لبنان

² هذه الأرقام مشتقة من تقديرات حكومية ويجري التحقق منها كلما أمكن الحال بالاستناد إلى دراسات مستقلة. ونظراً إلى الانتماء الحضري للاجئين العراقيين، فمن الصعب جدا الحصول على أرقام دقيقة. فعلى سبيل المثال، أبلغت وزارة الخارجية السورية الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2007، عن وجود "1,6 مليون لاجئ عراقي في سوريا". في حين تشير تقديرات أخرى إلى أرقام أقل بكثير.

³ تشمل الأرقام التي سجلتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 150 ألف عراقي في سوريا، و52 ألف في الأردن، و10 آلاف في لبنان، و10 500 في مصر. وبالإضافة إلى ذلك، تنتقل 54 ألف عراقي إلى إيران قبل عام 2003، فضلا عن تسجيل 3 آلاف عراقي قادمين جدد.

⁴ كانت التقديرات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مستهل عام 2003 تشير إلى وجود أكثر من 30 ألف عراقي في سوريا، وأكثر من 250 ألف في الأردن. وإبان حرب الخليج لعام 1991، كان الأردن البلد الوحيد الذي قبل استضافة العراقيين. ويُعتقد أن عدد السكان اللاجئين الموجودين في الأردن لم يقل منذ ذلك الحين عن 130 ألف عراقي. وبناءً على دراسة أجراها مؤخراً المجلس الدانمركي للاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن نسبة طالبي اللجوء الذين قدموا إلى لبنان قبل عام 2003 كانت تعادل 30 في المائة. وحسب تقرير آخر عن اللاجئين في سوريا أعدته مؤسسة "بروكينغز" بنقويض من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جرت حركة تنقل اللاجئين العراقيين إلى سوريا خلال الخمس وعشرين سنة الماضية على مرحلتين. إذ قدم الفوج الأول من العراقيين إلى سورية في السبعينيات والثمانينيات وكان الكثير منهم من السنة المعارضين لنظام صدام حسين، في حين كان الباقي ينتسب إلى شيعة الجنوب الذين فروا من الاضطهاد. وعقب حرب الخليج وأعمال القمع التي ارتكبتها الحكومة العراقية في حق الشيعة في الجنوب، ظلت الحدود السورية العراقية مغلقة على مدى سنوات التسعينيات ولم تُفتح إلا في الفترة بين 2001 و2002. وأما الموجة الثانية من النزوح العراقي إلى سورية فقد بدأت عام 2003 نتيجة الغزو الأمريكي. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على العنوان التالي:

(آخر زيارة للموقع في 20 شباط/فبراير 2008) http://www.brookings.edu/papers/2007/0611humanrights_al-khalidi.aspx

تركيا	بين 5 آلاف و10 آلاف	4 276	2 157	21,3 في المائة	3 091	2
مصر	بين 20 ألف و40 ألف	10 132	3 959	27,2 في المائة	8 169	2,5
إيران	60 ألف أو أكثر	3 673		9 في المائة	3 305	
* مجلس التعاون لدول الخليج العربية	200 ألف أو أكثر	1 816	767			2,5

* الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.

النسب المئوية من المسجلين لدى المفوضية السامية حسب التوزيع الطائفي

النسبة المئوية من مجموع المسجلين	السنة	الشيعة	المسيحيون	مسلمين دون تحديد المذهب	صابئة - مندانيون	يزيديون
سورية	53,3 في المائة	21,8 في المائة	17 في المائة	2,1 في المائة	4,6 في المائة	0,9 في المائة
الأردن	56 في المائة	26 في المائة	15 في المائة	1 في المائة	1 في المائة	0,1 في المائة
لبنان	30 في المائة	57 في المائة	12 في المائة	0,7 في المائة	0,1 في المائة	0,1 في المائة
تركيا	35,9 في المائة	6,3 في المائة	18,8 في المائة	31 في المائة	غير متاحة	غير متاحة
مصر	غير متاحة	غير متاحة	2 في المائة	98 في المائة	غير متاحة	غير متاحة

خصائص جماعات اللاجئين العراقيين

تأتي نسبة كبيرة من اللاجئين العراقيين من مناطق حضرية وبالتالي اتجه اللاجئون نحو المدن الكبرى في المنطقة لا سيما دمشق وعمان والقاهرة وبيروت. وحين قدم العراقيون إلى بلدان اللجوء في بداية الأمر، كان لدى أغليبيتهم موارد يعثاشون منها ولم يكن عدد كبير منهم في حاجة إلى مساعدة. بالإضافة إلى ذلك، لم يسجل هؤلاء اللاجئون أنفسهم لدى المفوضية السامية، ولم يقيموا في مخيمات، بل ظلوا يعيشون في ستر داخل المدن التي لجأوا إليها. إلا أن الوضع تغير بعد مرور عدد من السنوات وأصبح مئات الآلاف من اللاجئين غير قادرين على تدبير أمورهم، فقد رأى العديد منهم أوضاعه المعيشية تتدهور بينما تنفذ ومدخراتهم ورؤوس أموالهم ويغرقون في البطالة والفقر. ويواجه جميعهم خيارا واحدا عسيرا بين شرين؛ العودة إلى ديارهم والتعرض لكل الأخطار القائمة، أو البقاء في أرض اللجوء دون إمكانية الحصول على عمل مستقر وخدمات أساسية. وكانت رغبة العائلات في العودة إلى العراق تزداد مع تفاقم حالة استضعافها.

ويجدر التذكير هنا أن استعراض البيانات المستقاة من أرقام المفوضية السامية في هذه المقالة يجنح دون شك إلى إبراز الفئات والأقليات الأكثر استضعافاً. فإذا كان العديد من العراقيين الذين لديهم ما يكفي من الموارد لإعالة ذويهم يتردد في التسجيل لدى المفوضية السامية، فإن الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة وبالخصوص الذين لا يفكرون في العودة إلى العراق حتى إذا تحسنت الأوضاع أو الذين يعتمدون على شبكات دعم في الغرب (مثل العديد من المسيحيين والصابئة الماندائيين) سيقدمون على طلب المساعدة والحماية من المفوضية السامية. فأغلبية اللاجئين العراقيين تقريباً تعتبر عملية التسجيل لدى المفوضية السامية، وبالتالي الانتظار في طوابير لطلب المساعدة، تجربة مذلة ومهينة للكرامة.

وفي ما يلي بعض الخصائص الرئيسية لمجموعات اللاجئين العراقيين داخل المنطقة المسجلين لدى المفوضية السامية وقد بلغ عددهم 250 ألف شخص⁵:

- يأتي أكثر من 80 في المائة من اللاجئين المسجلين من بغداد، منهم نسبة لا تتجاوز 5 في المائة فرّت من إحدى المحافظات التالية: نينوى أو ديالا أو كربلاء أو البصرة أو الأنبار. وتأتي نسبة 93 في المائة من اللاجئين المسجلين في مصر من بغداد. وفي لبنان، تفوق هذه النسبة بقليل 60 في المائة. ومن غير المدهش أن ينتمي اللاجئون إلى بيئة حضرية لا سيما الذين جاءوا من بغداد هروباً من العنف الطائفي الذي نشب في المناطق المختلطة التي يقطنها السنة والشيعة، وهي مناطق حضرية في أغليبتها الساحقة. ويشمل هذا الوضع أكبر المدن العراقية، أي بغداد والموصل والبصرة. ويشمل أيضا المدن المختلطة في محافظة بابل الشمالية (في اليوسفية واللطيفية والمحمودية)، ومحافظة صلاح الدين (بلد، ودجيل، وسمراء)، ومحافظة ديالا (المقدادية، وبعقوبة).

- تقيم نسبة تتراوح بين 75 و90 في المائة من العراقيين في عواصم المنطقة بما يجعلها أكبر تجمع حضري للاجئين في العالم.

- ينتسب ما بين 50 و60 في المائة من المسجلين إلى السنة في حين لا يتجاوز عدد المسجلين الشيعة نسبة 25 في المائة من مجموع اللاجئين في كل بلد ما عدا بلدا واحدا هو لبنان حيث يقارب عدد المسجلين من الشيعة نسبة 60 في المائة. وتفوق بكثير نسب المسجلين من المسيحيين (بين 15 و18 في المائة) والصابئة الماندائيين (3 في المائة) النسب المقابلة من السكان في العراق وهي لا تتجاوز في مجموعها 5 في المائة. وتؤكد الأرقام المسجلة مؤخرا تزايد نسبة اللاجئين السنة وتراجع عدد المسجلين المسيحيين (من بغداد، والموصل، والبصرة) والصابئة الماندائيين (من بغداد، والبصرة، والعمارة، والناصرية)⁶.

- يبيّن تصنيف جميع اللاجئين العراقيين في المنطقة على أساس الجنس أن قرابة 53 في المائة هم من الذكور و47 في المائة من الإناث مع استثناء ملحوظ في لبنان⁷. وقد ارتفع متوسط حجم الملفات على مدى سنة 2007 نظرا إلى إقدام عائلات كاملة وليس أفراد فقط على التسجيل، وتأتي نسبة 20 في المائة من طلبات التسجيل العائلية من النساء أساساً.

- ارتفعت نسبة المستضعفين بين العراقيين الذين يقدمون على التسجيل. وتكتشف المفوضية السامية أعدادا كبيرة من الحالات الطبية الخطيرة والأمراض المزمنة وحالات ناجين من التعذيب والإصابات بالصدمات وحالات أطفال أو مراهقين معرضين للخطر ونساء معرضات للخطر وأشخاص مسنين. واتضح أن نسبة 36 في المائة من المسجلين في دمشق هم من ذوي الاحتياجات الخاصة. إذ مرّ العديد من النازحين العراقيين بتجارب فظيعة من الرعب والعنف

⁵ كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد سجلت حتى 21 شباط/فبراير، 250 ألف عراقي تقريبا من بينهم 165 ألف موجودين في سورية.

⁶ قد توجي هذه النسب بأن الأقليات التي كان من الممكن أن تغادر البلاد قد هربت بالفعل وانخفض عدد السكان الباقين المعرضين للنزوح داخل العراق.

⁷ بناءً على الأرقام التي سجلتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تنتمي نسبة 72 في المائة من العراقيين المسجلين في لبنان إلى فئة الذكور. وتأتي أغلبية طالبي اللجوء من الذين هم في سن العمل وربما كان السبب الذي جلبهم إلى لبنان هو إمكانية العمل بطريقة "غير رسمية".

وأبلغ 22 في المائة من العراقيين المسجلين لدى المفوضية السامية عن تجارب شخصية أدت إلى الإصابة بصدمات. وقد أدت هذه العوامل بالإضافة إلى صعوبة الحياة اليومية إلى ظهور حالات الوهن النفسي والضييق بمعدلات مرتفعة. وكان العديد من العراقيين الذين عبروا إلى سورية وبدرجة أقل إلى الأردن، يحتاجون إلى عناية خاصة نظراً إلى معاناتهم، من بين أمور أخرى، من أمراض مزمنة أو جروح أو نظراً لحالتهم كناجين من التعذيب والصدمات، وكأطفال أو مرافقين معرضين للخطر، ونساء معرضات للخطر، ومعوقين وأشخاص مسنين.

وكشفت دراسة استقصائية أجرتها المفوضية السامية أن حالات الاكتئاب والقلق بين اللاجئين العراقيين المسجلين بين 31 تشرين الأول/أكتوبر و25 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، تصل إلى نسب عالية أي 89 في المائة و82 في المائة على التوالي (من بين 384 شخصاً). وذكر كل شخص ممن تم استجوابهم في إطار هذه الدراسة أنه تعرض لحدث واحد على الأقل من الحوادث المسببة للصدمات. واضطلعت مجموعة مراكز مراقبة الأمراض ومقرها أطلانطا بتحليل البيانات المتعلقة بالصحة النفسية والصدمات. وجاءت تلك الحوادث التي أبلغ عنها اللاجئين المشمولون في الدراسة حسب النسب التالية:

- ذكر 77 في المائة من المستجوبين أنهم تضرروا من عمليات القصف الجوي أو القصف المدفعي أو الهجمات بالصواريخ
- ذكر 80 في المائة من المستجوبين أنهم شهدوا تبادلاً لإطلاق النار
- ذكر 68 في المائة من المستجوبين أنهم خضعوا لاستجوابات أو تحرشات من جانب الميليشيات أو جماعات أخرى وتلقوا تهديدات بالموت
- تعرض 22 في المائة من المستجوبين للضرب على يد الميليشيات أو جماعات أخرى
- تعرض 23 في المائة من المستجوبين للخطف
- كان 72 في المائة من المستجوبين شهود عيان لتفجيرات سيارات مفخخة
- كان 75 في المائة من المستجوبين يعرفون شخصاً قريباً تم قتله أو اغتياله

ورغم أن الأسئلة التي وجهت إلى اللاجئين كانت تتعلق بكل الحوادث التي قاسوها خلال السنوات العشر السابقة، فإن التجارب التي نقلوها ترجع جميع أحداثها فعلياً من عام 2003 إلى اليوم. وجرى كل الحوادث المنقولة في العراق. وقد سئل المستجوبون أيضاً عن التعذيب بالتحديد، وتوزعت إجابات 120 منهم على النحو التالي:

- ذكر 16 في المائة من المستجوبين أنهم تعرضوا للتعذيب (وتتوافق هذه البيانات مع الأرقام المنقولة عن حالات مدرجة في قاعدة بيانات المفوضية السامية التي تخص 135 ألف لاجئ)
- ذكر 61 في المائة من المستجوبين أنهم تعرضوا للضرب باللكم والركل وتعرض 58 في المائة منهم للضرب بأدوات أخرى
- ذكر 18 في المائة من المستجوبين أنهم تعرضوا لصدمات كهربائية
- تعرض 5 في المائة من المستجوبين للتعذيب بوضع أشياء تحت الأظافر
- تعرض 6 في المائة من المستجوبين لحروق

الاستقصاء في سورية

أظهرت الدراسة الاستقصائية التي أجرتها المفوضية السامية في سورية⁸ ومجموعة "إيبسوس" لأبحاث الأسواق في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 وشملت 754 عائلة تضم 3 553 فرداً النتائج التالية:

- أغلبية اللاجئين تتمتع بمستوى تعليمي جيّد من بينهم 31 في المائة أتموا دراستهم الجامعية وأقل من 3 في المائة لم يحصلوا على تعليم أو هم أميون
- 33 في المائة فقط من المشمولين في الدراسة يملكون موارد تكفيهم لثلاثة أشهر أو أقل في حين يعتمد 24 في المائة منهم على تحويلات نقدية من أقرباء في الخارج للبقاء على قيد الحياة
- 46 في المائة يقولون أن أولادهم اضطروا إلى التوقف عن الدراسة بينهم 10 في المائة يعملون
- 19 في المائة لا يستطيعون دفع تكاليف العلاج لأمراضهم في حين يعاني 17 في المائة من أمراض مزمنة
- 96 في المائة يقيمون في بيوت مؤجرة و62 في المائة منهم يدفعون أجراً شهرياً يتراوح من 100 إلى 300 دولار أمريكي
- 63 في المائة لديهم أفراد من العائلة يقيمون في الخارج منهم 34 في المائة في السويد، و24 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية، و16 في المائة في أستراليا، و13 في المائة في ألمانيا، و13 في المائة في المملكة المتحدة

وعلى خلاف دراسة شهر أيار/مايو 2007 السابقة التي ذكر فيها 73 في المائة من المشاركين أنهم في انتظار التحاق أفراد من عائلتهم بهم، انخفضت النسبة إلى 36 في المائة. والجدير بالملاحظة أن عدداً أقل من العراقيين يسجلون أنفسهم لدى المفوضية السامية أمليين في إعادة توطينهم (تسجيل 27 في المائة في أيار/مايو، و15 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر)، في حين يفيد عدد أكبر بكثير من المسجلين بأن السبب الأول لتسجيلهم هو الرغبة في الحصول على شهادة اللاجئ التي تصدرها المفوضية السامية (استفاد منها 24 في المائة في أيار/مايو، و40 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر)⁹.

الاستقصاء في الأردن

⁸ شاركت كل من اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للإسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، وهي وكالات شقيقة في منظومة الأمم المتحدة، في وضع الأسئلة المشمولة في الدراسة وأضاف مركز مراقبة الأمراض "قائمة هوبكنز المرجعية لقياس الاكتئاب" و"استبيان هارفارد في مقياس الصدمات النفسية".

⁹ تجدر الملاحظة أن الأعداد المسجلة وصلت في شهر كانون الثاني/يناير 2008 إلى أعلى رقم خلال ثلاثة أشهر عقب إعلان المفوضية السامية عن برنامج موسع لتقديم المساعدة الغذائية والمالية. ومن الواضح أن اللاجئين الموجودين في بيئة حضرية سيحددون مدى فعالية المساعدات والحماية المقدمة قبل أخذ قرار بشأن التسجيل.

حددت الدراسة الاستقصائية التي أجراها في الأردن في منتصف عام 2007 معهد البحوث النرويجي¹⁰، بالتعاون مع الحكومة الأردنية، عدد العراقيين اللاجئين في الأردن بحوالي 450 ألف إلى 500 ألف. وأظهرت الدراسة أيضا ما يلي:

- قدمت أغلبية العراقيين إلى الأردن على أساس وحدات أسرية ووصلت نسبة 77 في المائة منها إلى الأردن بعد عام 2003. ويبلغ متوسط حجم الأسرة العراقية الواحدة 4,1 أشخاص. وتتكون أكثر من ثلثي العائلات من أطفال دون سن الثامنة عشرة؛

- تعيل النساء 20 في المائة من العائلات التي تكون في الغالب من فئات السكان الأكثر فقرا؛

- 35 في المائة فقط من الذين تم استجوابهم كانوا مسجلين لدى المفوضية السامية؛

- يشكل المسلمون السنة ما يزيد على 60 في المائة من اللاجئين في حين يشكل المسلمون الشيعة، من 17 إلى 18 في المائة، والمسيحيون، من 12 إلى 15 في المائة، والطوائف الأخرى بما فيها الصابئة الماندائيون واليزيديون، 5 في المائة؛

- 22 في المائة من العراقيين البالغين يعملون؛

- يصل حجم انتشار الأمراض المزمنة إلى معدلات أعلى عند السكان العراقيين؛

- 22 في المائة فقط من الفئة الأفقر بين العراقيين المشمولين في الدراسة كانت تملك تصاريح إقامة صالحة، بينما تملك نسبة 56 في المائة من مجموع اللاجئين تصاريح إقامة صالحة؛

- 42 في المائة يعيشون من التحويلات النقدية المرسلة من العراق، وهذا يعني أن جزءا كبيرا من العراقيين في الأردن هم معرضون للاستضعاف مع استنفاد مدخراتهم أو توقف التحويلات النقدية؛

- 20 في المائة يعتزمون الهجرة إلى بلد ثالث من بينهم 58 في المائة لا ينوون العودة إلى العراق؛

- 95 في المائة من العراقيين الراغبين في العودة إلى العراق لن يفعلوا ذلك إلا حين تتحسن الأوضاع الأمنية.

الاستقصاء في لبنان

أجرى مجلس اللاجئين الدانمركي¹¹ دراسة مماثلة في لبنان شملت 1 020 عائلة عراقية ضمت 033 2 فرداً قدر فيها أن عدد العراقيين اللاجئين في لبنان يبلغ 50 ألف. وكشفت النتائج عما يلي:

¹⁰ انظر الموقع التالي: www.faf.no/ais/middeast/jordan/Iraqis_in_Jordan.htm-8k (آخر زيارة للموقع في 20 شباط/فبراير 2008).

¹¹ انظر الموقع التالي: www.drc.dk/index.php?id=1689-48k (آخر زيارة للموقع في 20 شباط/فبراير 2008).

- دخل 78 في المائة من العراقيين إلى لبنان بطريقة غير شرعية وكانت أعمار 60 في المائة منهم لا تتجاوز 29 عاماً؛
- لم تتجاوز نسبة الأطفال المسجلين في المدارس ممن تتراوح أعمارهم من 6 إلى 17 سنة 58 في المائة؛
- 10 في المائة من العراقيين المستجوبين يعانون من أمراض مزمنة؛
- تعيش أغلبية العراقيين الموجودين في لبنان، أي بنسبة 78 في المائة، في مناطق الجبال في حين يعيش 20 في المائة منهم في الجنوب أو في وادي البقاع شرقاً؛
- في الأخير، ذكر أكثر من نصف المستجوبين أنهم لم يشعروا أبداً بالأمان في لبنان.

حاجة العراقيين إلى الحماية

منذ كانون الثاني/يناير 2007، منحت المفوضية السامية وضع اللاجئ على أساس الظاهر لجميع الرعايا العراقيين القادمين من وسط العراق وجنوبه. وأجرت مكاتبيها في جميع أنحاء المنطقة مقابلات لتسجيل العراقيين بعد التأكد من أصلهم ومدى خطورة حالتهم، وتسهيل إجراءات الإحالة لتوفير الحماية والمساعدة، والتقييم للبت في حالات استبعاد طالبي اللجوء. ويستند منح وضع اللاجئ على أساس الظاهر إلى الافتراضات التالية:

(أ) لا يكون أمام الأشخاص القادمين من وسط العراق وجنوبه هروباً من انتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدفهم أو العنف المعمّم، ملاذ بديل داخل تلك المناطق. ولا يعود ذلك فقط إلى صعوبة وصول الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بل أيضاً إلى الوضع الأمني الخطير السائد في وسط العراق وجنوبه. فضلاً عن أن تنقل أي شخص للإقامة في منطقة أخرى غير مكان منشئه من شأنه أن يعرضه لصعوبات خطيرة ومتواصلة في غياب الحماية التي توفرها السلطات المحلية والجماعات المحلية أو القبائل، وفي ظل الأعمال العدائية الجارية لأسباب عرقية أو دينية، وتعذر الحصول حتى على الخدمات الأساسية.

(ب) تفضي بوضوح أشكال العنف الموجه والبالغ درجات قصوى والذي تعزز الانتماات الدينية أو العرقية أو الانتماءات السياسية المتصورة، إلى حالة اضطهاد كما تعرّفها اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين (المشار إليها لاحقاً بعبارة "اتفاقية عام 1951") وبروتوكولها لعام 1967¹². وسواء كانت أعمال الاضطهاد صادرة عن جهات حكومية أو غير حكومية، لا تتغير أبداً النتيجة. وكما سبقت الإشارة إليه، يكون الهروب إلى خارج العراق الخيار الآمن الوحيد أمام أغلبية النازحين الذين لا يجدون بديلاً آخر للهروب داخل البلاد.

¹² تعرف المادة I (ألف) من اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها، "اللاجئ" كما يلي: "...تنطبق لفظة لاجئ على ... (2) كل شخص يوجد ... بسبب خوف ما يبرره من التعرض لاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد..."

(ج) حتى لو لم يتعرض الشخص للاضطهاد موجه أو الخطر على المستوى الشخصي، فإن العنف المعمّم وغياب القوانين النافذة والنظام والأمن في أغلب مناطق وسط العراق وجنوبه كلها عوامل تشكل أساساً صالحاً لالتماس الحماية الدولية. وتتعرّز هذه الخلاصة أمام عجز السلطات عن توفير الحماية على نطاق واسع وفعال بصفة عامة وغياب بدائل الهروب إلى أي مكان آخر داخل البلاد.

(د) تقرّ الصكوك الإقليمية وممارسات المفوضية السامية بضرورة توفير الحماية الدولية في حالة العنف المعمّم. وتضع الصكوك الإقليمية معايير لتعريف اللاجئ أكثر شمولاً من المعايير المذكورة في اتفاقية عام 1951. وقد تم أيضاً تمديد ولاية المفوضية السامية ضمن عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لتشمل الأشخاص الذين يفرون من حالات النزاع المسلح والعنف المعمّم¹³. وأقرت اللجنة التنفيذية في خلاصتها رقم 1422¹⁴ بأن تدفقات السكان على نطاق واسع يمكن أن تفضي إلى حالة لاجئين بالمفهوم المعرف في اتفاقية عام 1951، بالإضافة إلى الأشخاص المضطربين إلى البحث عن ملجأ بسبب العدوان الخارجي، والاحتلال، والسيطرة الأجنبية أو الأحداث الأخرى التي تزعزع النظام بشكل خطير في جزء من أراضي البلد الأصل أو جميعها. وتدعو الخلاصة إلى توفير "الحماية الكاملة" لجميع هؤلاء الأشخاص.

(هـ) بالنظر إلى الوضع السائد فعلياً في العراق، يمكن التسليم بأن العراقيين المضطربين إلى الفرار من المناطق الوسطى والجنوبية الذين لا يستطيعون العودة أو لا يرغبون في ذلك، هم في حاجة إلى حماية دولية وينتمون بالتالي إلى فئة الأشخاص التي تعنى المفوضية السامية بهم. وقد وصل الحجم الكلي لحركات تدفق اللاجئين إلى الخارج إلى درجة تجعل من تحديد وضع اللاجئ على المستوى الفردي عملية من الواضح أنها مستحيلة في الوقت الراهن. وربما كان هناك بالفعل أفراد لو أريد منحهم وضع اللاجئ على المستوى الفردي، لما استوفوا معايير اللجوء أو لاستبعدوا منه حكماً، إلا أن الأغلبية الساحقة من اللاجئين العراقيين تنطبق عليها المعايير المحددة في اتفاقية عام 1951 ومعايير التعريف الموسّع كذلك. وعلى هذا الأساس، ينبغي اعتبار العراقيين القادمين من المناطق العراقية، الوسطى والجنوبية، الذين فروا من بلدانهم نتيجة الأحداث الدائرة منذ نيسان/أبريل 2003، على أنهم لاجئين بحكم الواقع.

(و) يمكن أن يكون أيضاً للأشخاص الذين غادروا قبل أحداث عام 2003 أو ربما كان رحيلهم الأول غير متصل بالظروف الراهنة، ولا يريدون أو لا يستطيعون العودة، حق في مطالبة شرعية بالحماية الدولية في مكان وجودهم، بحكم الظروف الراهنة كما تم تلخيصها في هذه المقالة.

(ي) تتباين حالة الحماية المتاحة في مختلف بلدان المنطقة التي توجد فيها أعداد كبيرة من العراقيين. فنتركيا وإيران ومصر هي دول وقعت اتفاقية عام 1951 رغم أن المفوضية السامية

¹³ انظر الموقع التالي:

<http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/refworld/rwmain/opendocpdf.pdf?docid=46deb557> (آخر زيارة للموقع

في 20 شباط/فبراير 2008).

¹⁴ يمكن الاطلاع على الخلاصة رقم 22، Protection of Asylum-Seekers in Situations of Large-Scale Influx،

(XXXII) (N0.22)، على الموقع التالي:

<http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/excom/opendoc.htm?tbl=EXCOM&id=3ae68c6e10> (آخر زيارة في 31

كانون الثاني/يناير 2008).

تتولى بصورة منتظمة بموجب ولايتها بتحديد وضع اللاجئ على المستوى الفردي حسب الاقتضاء بسبب غياب عمل الآليات التي تحدد وضع اللاجئ على المستوى الوطني. أما سورية ولبنان والأردن فليست طرفاً في اتفاقية عام 1951، ولا يوجد لديها نظام حماية منظم لحماية العراقيين ومساعدتهم. ويسمح للعراقيين بالدخول إلى هذه البلدان الثلاثة والإقامة فيها بموجب الأحكام القانونية الوطنية المنطبقة على الأجانب بصفة عامة¹⁵. ونتيجة لذلك، لا يمكن الإقامة بصورة شرعية إلا لفترات قصيرة، وبالتالي تصير إقامة العديد من العراقيين في الأخير غير قانونية. وباستثناء منح تصاريح الإقامة قصيرة المدى، لا يستفيد العراقيون من أية خدمات دعم محددة بل يتركون لتدبير حالهم بأنفسهم. وبالتالي يجد عدد كبير من العراقيين أنفسهم غير قادرين على العمل بطريقة قانونية فيقع البعض منهم في حالة فقر تزيد حدته حين تنفذ مواردهم. وتفيد الأخبار بأن العديد من النساء والأطفال قد لجأوا إلى ممارسة البغاء من أجل البقاء على قيد الحياة. وتحدث الأنباء أيضاً عن أعمال الاتجار بالأشخاص في المنطقة. وفيما قد يتمكن العراقيون من الاستفادة من الخدمات الصحية في سورية، تشير التقارير إلى أن البعض منهم يخشون اللجوء إلى مراكز الصحة الحكومية في الأردن حتى لا يُكتشف وضعهم "غير القانوني". ويُذكر أيضاً أن وضع هؤلاء العراقيين وتراكم الغرامات غير المدفوعة¹⁶ أدى إلى امتناعهم عن إبلاغ الهيئات المسؤولة عن تنفيذ القانون بالجرائم المعتادة التي ترتكب ضدهم مما يزيد تعرضهم لأعمال المجرمين.

الآثار المترتبة على لجوء العراقيين إلى دول الجوار

أظهرت البلدان المتاخمة للعراق ولا سيما سورية والأردن كرمًا استثنائياً في استقبالها الأعداد الكبيرة من العراقيين رغم أنها استضافت مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين لأكثر من 60 عاماً. وقدرت كل من سورية والأردن تكاليف استقبال اللاجئين العراقيين بمبلغ يصل إلى مليار دولار أمريكي في السنة¹⁷.

ويقول رئيس الوزراء السوري إن تدفق 1,5 مليون عراقي يعادل الأعباء المترتبة على 300 ألف عائلة سورية تستهلك ما يناهز مليار دولار من وقود الديزل والكهرباء والماء وخدمات الصحة العامة والغاز المنزلي لمدة سنة¹⁸. وقد ارتفعت أسعار الوقود والكهرباء والماء والكبروسين بنسبة 20 في المائة، كما تضاعفت مستويات الإيجارات المنخفضة ثلاث مرات منذ عام 2005 وانخفض حجم الإعانات. وإذا كان الوضع صعباً بالنسبة إلى السوريين فإنه مأساوي بالنسبة إلى أكثر اللاجئين العراقيين استضعافاً لا سيما العائلات التي تعيلها نساء وحيدات وكذلك المرضى والمسنين. وفي الأردن التي تفتقر أصلاً إلى ما يكفي من المياه لسد احتياجات سكانها، ترى السلطات أن العراقيين

¹⁵ فرضت الأردن تأشيرة الدخول على العراقيين في منتصف شباط/فبراير 2008.

¹⁶ يدفع الأشخاص الذين يبقون في الأردن بعد انقضاء تأشيرات الإقامة غرامة قيمتها 1,5 ديناراً أردنياً أي ما يزيد بقليل على دولارين اثنين. وترتفع الغرامة إلى 761 دولاراً أمريكياً لكل سنة إقامة إضافية بعد انقضاء التأشيرة. وفي ظل نظام التأشيرات الجديد، يُعفى العراقيون الذين يرغبون في مغادرة الأردن بصفة دائمة من دفع الغرامات المتراكمة كاملة، في حين تُمنح للعراقيين الذين يرغبون في البقاء مدة شهرين لتصحيح إقامتهم ودفع نصف المبلغ الإجمالي للغرامات. ويتعين على العراقيين الذين يغادرون الأردن ثم يعتزمون العودة إليه أو القادمين الجدد الحصول على تأشيرة دخول من المكاتب التي ستفتح أبوابها في العراق.

¹⁷ قال مخيمر أبو جاموس، الأمين العام لوزارة الداخلية الأردنية، في نيسان/أبريل 2007، إن اللاجئين العراقيين الذين يبلغ عددهم 750 ألف عراقي يكلفون حكومته مليار دولار أمريكي كل سنة، ويشكلون حملاً هائلاً على موارد البلد التي لا يتجاوز عدد سكانها 5,6 ملايين نسمة. وفي 12 شباط/فبراير، نقلت وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) تصريح وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، السيدة سهير العلي، أثناء زيارتها إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين السيد "أنتونيو غوتيراس": "إن استقبال إخواننا العراقيين أدى إلى استنزاف البنية التحتية وكلف الحكومة أكثر من 1,6 مليار دينار (2,2 مليارات دولار) خلال السنوات الثلاث الماضية.

¹⁸ انظر المقالة الصادرة عن وكالة الأنباء الصينية "جينهو" بتاريخ 27 آب/أغسطس 2007.

يشكلون حملاً لا يطاق على قطاع المياه الأردني، بالإضافة إلى الطلب على الوقود الذي زاد بنسبة 9 في المائة تقريباً. ونظراً إلى أن الأردن يستورد 97 في المائة من احتياجاته النفطية، فإن أسعار الإمدادات التي فاقت طاقتها قد ارتفعت. وإذا كان الأردن يؤمن إقامة أكثر من 24 ألف طالب عراقي بفضل المساعدات التي تقدمها المفوضية السامية وغيرها من الجهات المانحة، فإن عدد الطلبة العراقيين الذين سيلتحقون بالمدارس الأردنية بحلول عام 2010 من المتوقع أن يتراوح من 50 000 إلى 100 000 طالب عراقي. كما تشير كل من الأردن وسوريا إلى الضرورة الملحة إلى توسيع خدماتهما في مجالات الصحة والنقل والصرف الصحي والأمن.

وإلى جانب الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة مليونين من العراقيين، تدعي السلطات في مختلف أنحاء المنطقة أن ثمة ارتفاعاً ملحوظاً في الأعمال الإجرامية بما فيها البغاء، وتبدي قلقها المستمر إزاء احتمال استفحال المشاكل الاجتماعية بسبب وجود طويل للأجانب اللاجئين الذين ربما حملوا معهم صراعاتهم الطائفية. وفي لبنان، يجعل انعدام الاستقرار السياسي الراهن العديد من اللبنانيين متحفظين لاستقبال فوج آخر من اللاجئين تبدو آفاق عودتهم إلى بلدهم الأم بعيدة على المدى القصير.

الصعوبات القانونية التي يواجهها العراقيون في المنطقة – الدخول إلى الأراضي

يُتسم الوضع القانوني للاجئين العراقيين في المنطقة بالغموض. فالدول التي اكتوت من تبعات استقبال اللاجئين الفلسطينيين منذ عشرات السنين دون أن تحظى باعتراف ودعم كافيين من المجتمع الدولي، فضلاً عن الشواغل الأمنية، لا تعترف بالعراقيين كلاجئين ولا تمنحهم أي وضع قانوني مماثل. وكانت معظم دول المنطقة، حتى الفترة الأخيرة، لا تطلب من العراقيين تأشيرة الدخول إلى أراضيها بل تمنحهم عند وصولهم تصريحاً لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر قابلة للتجديد بسهولة في العديد من الحالات، إذ كان وصف الأشقاء العرب بأنهم لاجئون أمراً غير محبذ، بل يُرحب بالعراقيين على أنهم "ضيوف". والواضح أن عدم قدرة البنية الاجتماعية التحتية على استيعاب هذه الأعداد وغياب التضامن الدولي أديا إلى بروز شعور عام بالاستياء في سوريا والأردن. وبدأت قيود أصبحت رسمية بعد أن كانت في البداية غير رسمية، تفرض على العراقيين الذين يرغبون في الدخول إلى أراضي الدول المجاورة.

الأردن

فرض الأردن شروطاً صارمة للدخول إلى أراضيه لا سيما على الرجال العزاب عقب سلسلة التفجيرات الانتحارية التي استهدفت عمان في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 وأسفرت عن مقتل 63 شخصاً. وفي حين كان من السهل نسبياً للعديد من الفنيين العراقيين، مثل الأطباء وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال، الحصول على تراخيص الإقامة في الأردن لا سيما في المراحل الأولى من تدفق اللاجئين، لم يحصل مئات الآلاف من العراقيين الآخرين إلا على تأشيرات سياحية لا تتجاوز مدتها شهرين أو ثلاثة أشهر يجب تجديدها بالخروج ثم الدخول من جديد إلى البلد أو دفع غرامة قيمتها دولارين اثنين لكل يوم إقامة إضافي بعد انقضاء التأشيرة¹⁹. وفي منتصف شباط/فبراير 2008،

¹⁹ قبل فرض القيود الجديدة المتعلقة بتأشيرة الدخول، كان العراقيون القادمون إلى الأردن، لأي سبب من الأسباب، يمنحون عادة تأشيرة إقامة مدتها أسبوعين. وكان بإمكانهم عند انقضائها إيداع طلب لدى وزارة الداخلية الأردنية يحصلون على إثره على تصريح مؤقت من إدارة الإقامة والحدود يسمح لهم بالإقامة لمدة شهر آخر. ويمكن تمديد الإقامة المؤقتة إلى مدة أقصاها شهرين مقابل دفع رسم بقيمة 20

فرض الأردن على العراقيين الحصول على تأشيرة دخول. وإذا كان فرض نظام التأشيرات دليل آخر مؤسف له على تضيق متزايد لمساحات اللجوء، فإن هذه المبادرة تنظم إلى حد كبير إجراءات الدخول التقييدية السارية منذ أواخر 2006 لا سيما بالنسبة إلى الشبان العراقيين، الأمر الذي جعل سورية الملاذ الوحيد المتبقي لهؤلاء العراقيين²⁰.

سورية

سعيًا إلى كبح تدفق العراقيين الذين يقدر عددهم بما يصل إلى 2 000 وافد في اليوم، فرضت سورية عام 2007 على العراقيين الحصول على تأشيرة دخول²¹. وكانت تلك المرة الأولى التي تفرض فيها سورية تأشيرة دخول على مواطنين من دولة عربية شقيقة، مؤكدة بذلك موقفها اليائس. وحتى ذلك الحين، كان من الممكن للعراقيين أن يدخلوا إلى سورية بجواز سفر صالح ويُسمح لهم بالبقاء لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد. وشدت سورية في الوقت ذاته موقفها إزاء العراقيين الذين يرغبون في تجديد إقامة الأشهر الثلاثة فطرحت بذلك مشكلة الإقامة الشرعية لما يزيد على مليون عراقي التي ولدت بين ليلة وضحاها عنصرا لدفع اللاجئين إلى العودة. وقد أوضحت الحكومة السورية أنها اضطرت إلى اتخاذ تلك التدابير أمام الضغط الهائل الذي تواجهه باستقبالها للاجئين العراقيين. ويقول اللاجئون إنهم يحصلون الآن على ختم للخروج عندما يحاولون تجديد التأشيرة، بينما لا يرغب الكثير منهم في التعرض للسجن بسبب إقامة غير قانونية. ويتضح من النقاش مع المسؤولين الحكوميين أن العراقيين الذين يعيشون حاليا في سورية لن يعادوا قسراً إلى العراق. وأصبحت الآن القضية الأكثر إلحاحاً بالنسبة إلى اللاجئين العراقيين هي معرفة ماذا سيفعلون عند انتهاء التأشيرة. وكان عليهم في السابق أن يتوجهوا إلى الحدود السورية لتجديد تأشيراتهم لمدة ثلاثة أشهر إضافية. وتأمل المفوضية السامية أن تتمكن سورية من فتح مراكز داخل أراضيها يتسنى فيها للاجئين تجديد تأشيراتهم لا سيما الأشخاص الأكثر استضعافاً والذين لديهم أطفال في المدارس.

مصر

يستطيع العراقيون الحصول على تصريح مؤقت للإقامة في مصر لكن لا يستطيعون الحصول بسهولة على عمل أو خدمات الرعاية الصحية أو الدخول إلى المدارس. وهم يعيشون على هامش المجتمع على غرار العراقيين في كل المنطقة. ويقدم العديد منهم في القاهرة أو المناطق المحيطة بها مع وجود مكثف في مدينة السادس من أكتوبر (حيث نقلت المفوضية السامية مؤخراً مكتبها) على بعد 30 دقيقة بالسيارة من العاصمة. وتمنح الحكومة المصرية للاجئين العراقيين تصريحاً بالإقامة الشرعية لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد بناء على تسجيلهم لدى المفوضية السامية وحصولهم منها على الوثائق اللازمة، ويتمتعون بالحماية الفعلية من الإبعاد القسري (العودة القسرية). لكن المؤسف أن ذلك التصريح، كما هو الحال في أغلبية بلدان المنطقة الأخرى، لا يمنحهم حق العمل أو الحصول على الخدمات الأساسية.

دينارا وإجراء فحص طبي إلزامي. وسيكون من النادر جداً الحصول على تمديد إضافي إلا إذا كان الشخص مستثمراً أو رجل أعمال ويملك مبلغاً مالياً لا يقل عن 50 ألف دينار (70 ألف دولار أمريكي) مودعاً في مصرف أردني.

²⁰ انظر الموقع التالي: <http://hrw.org/english/docs/2007/10/16/syria17265.htm> (آخر زيارة للموقع في 20 شباط/فبراير 2008).

²¹ دخل النظام الجديد حيز التنفيذ في 10 أيلول/سبتمبر بعد صدور لائحة توضيحية من وزارة الداخلية في 6 أيلول/سبتمبر. وفي 13 أيلول/سبتمبر الذي تزامن مع بداية شهر رمضان، أعلنت الحكومة السورية عن رفع نظام القيود على الدخول على العراقيين طيلة شهر رمضان. ولاحظت المفوضية السامية أن نحو 5 آلاف شخص اغتتموا هذه السانحة لعبور الحدود إلى داخل سورية.

استجابة المفوضية السامية للأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين

تظل الحكومتان السورية والأردنية، بدعم من جمعيتي الهلال الأحمر في هذين البلدين، المورد الأساسي للمساعدات المقدمة إلى اللاجئين العراقيين. ومع أن المفوضية السامية وشركائها قد كثفت بشكل كبير من برامجها فإن هذه البرامج لا تزال متواضعة جداً بالمقارنة مع الاحتياجات الهائلة الموجودة. ورغم القدرات المحدودة، فقد أنجزت المفوضية السامية وشركاؤها بنهاية عام 2007 ما يلي ويشمل ذلك البرامج المقررة لعام 2008:

- ارتفع عدد العراقيين المسجلين لدى المفوضية السامية في مختلف بلدان المنطقة من 60 ألف عراقي عام 2006 إلى 230 ألف عراقي تقريباً في أواخر عام 2007. وصحيح أن وثيقة التسجيل، أو أية شهادة أخرى تصدرها المفوضية السامية، لا تمنح وضعاً رسمياً تعترف به الحكومات، إلا أنها تمنح اللاجئين المستضعفين حق الحصول على المساعدة الدولية، مع إمكانية القبول بإعادة توطين عدد بسيط منهم؛

- ارتفع عدد الإحالات التي تقدرها المفوضية السامية لإعادة توطين العراقيين من أقل من 1 000 ملف عام 2006 إلى نحو 21 500 ملفاً في أواخر عام 2007. ومع أن برامج إعادة التوطين تشكل دليلاً قيمياً وبالغ الأهمية على مساهمة المجتمع الدولي في تحمل عبء اللاجئين، فإن عدد الذين غادروا إلى أماكن أخرى قبل نهاية العام لم يتجاوز 5 000 ملف من أصل 500 21 إحالة قدمتها المفوضية السامية. وكانت نسبة 15 في المائة على الأقل من الحالات التي تمت إحالتها لإعادة التوطين تتشكل من نساء معرضات للخطر في حين شكل الناجون من التعذيب ومن أحداث أخرى مسببة للصدمات نسبة 10 في المائة من الإحالات.

- بفضل التعاون مع برنامج الأغذية العالمي، سيستفيد نحو 155 ألف لاجئ من المساعدات الغذائية في شباط/فبراير 2008 وهذا ما يشكل زيادة هائلة مقارنة بعدد 51 ألف لاجئ أفادوا من هذه المساعدات خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وفي حال توفرت الموارد الكافية، سيقفز هذا العدد إلى 362 800 بنهاية شهر كانون الأول/ديسمبر 2008، أي ما يعادل 91 في المائة تقريباً من عدد الحالات المسجلة الذي تتوقعه المفوضية السامية. ويشابه إلى حد كبير محتوى الحصص الغذائية المكونة من الأغذية الأساسية والتكميلية نوع المساعدات التي يتلقاها العراقيون داخل العراق. وجاء ذلك استجابة لرغبة العراقيين الجامحة في حصولهم على الحصص نفسها الموزعة في العراق.

- حتى هذا اليوم، كان على اللاجئين المعوزين الانتظار في طوابير خارج مكاتب المفوضية السامية في دمشق للحصول على الإعانات المالية. وأنشئ في دمشق مؤخراً برنامج لتوفير المساعدات النقدية من خلال آلات صرف الأموال يستهدف 7 000 عائلة من أشد العائلات استضعافاً. ومن المتوقع أن يزيد هذا العدد بسرعة علماً أن المفوضية السامية تحدد أسبوعياً 100 حالة جديدة من الأشخاص المعوزين، لا سيما العائلات التي تعيلها نساء، والأرامل، والأشخاص الذين يعانون من إعاقات أو أمراض مزمنة. وستتسلم كل عائلة تفي بالشروط 100 دولار أمريكي شهرياً كمساعدة مالية، فضلاً عن 10 دولارات أمريكية لكل شخص معال. وسيكلف هذا البرنامج نحو 1,5 مليون دولار أمريكي في الشهر. ويتراوح إيجار بيت متواضع في دمشق من

200 إلى 300 دولار أمريكي شهرياً، مما يجعل حتى هذه المساعدات غير كافية لإخراج أشد المستضعفين من حالة الفقر، ولا يخفف إلا قليلاً من الضغط على العراقيين للعودة.

● بالتعاون مع الجمعيتين الوطنيتين للهِلال الأحمر ووزارتي الصحة في سورية والأردن ووزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، قدمت المفوضية السامية مساعدات إلى ما يزيد على 10 مراكز للخدمات الصحية الأولية وعيادات تابعة للهلال الأحمر. وقد ساعد هذا الدعم على إتاحة نحو 250 ألف استشارة طبية في النصف الثاني من عام 2007. وفي سورية، خلص أكثر من 20 في المائة من الاستشارات الطبية إلى إدخال المريض إلى المستشفى، واستدعت نسبة 15 في المائة من هذه الحالات إجراء عمليات جراحية أو تلقي علاج طويل المدى أو كليهما. وعقدت أيضاً اتفاقات مع المستشفيات في سورية ومعهد الملك حسين للسرطان في الأردن لتمكين العراقيين من الحصول على العلاج ضد السرطان وهو علاج يستلزم في العادة تكاليف جد باهظة.

● دعمت المفوضية السامية، اشتراكاً مع وزارات التعليم المعنية واليونيسف، الجهود المبذولة من أجل مضاعفة عدد الأطفال العراقيين الذين يلتحقون بالمدارس الحكومية في سورية والأردن. وفي أواخر عام 2007، بلغ عدد الأطفال العراقيين الملتحقين بالمدارس أكثر من 43 ألف طفل في سوريا و25 ألف طفل في الأردن حصل نحو 28 ألف منهم على بدلات مدرسية.

● أقيمت عدة بيوت أو ملاجئ آمنة للنساء اللائي نجون من الاغتصاب والعنف العائلي وقدمت لها المساعدات، وفتح مكتب المفوضية السامية في بيروت مركزاً جديداً لصالح اللاجئيين وطالبي اللجوء لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب والعنف.

● أجرت أفرقة التوعية التابعة للمفوضية السامية عدة زيارات متواصلة إلى المنازل ومشاورات على مستوى المجتمعات المحلية من أجل تحديد أبعاد مشكلة العنف الجنسي والعنف ضد النساء وإحالة الضحايا الناجيات بعد التعرف عليهن إلى الجهات المعنية بتوفير الدعم النفسي الاجتماعي والمساعدات المادية.

● تدخلت المفوضية السامية لمصلحة مئات العراقيين المحتجزين، وفي لبنان على وجه الخصوص (بما في ذلك كفالة الإفراج عن 70 لاجئاً على الأقل عام 2007²²).

● بدأت عمليات توزيع المواد غير الغذائية، مثل المدفئات والأغطية، في كانون الثاني/يناير 2008 على أكثر من 100 ألف لاجئ في سورية. كما نفذت برامج مماثلة في الأردن ولبنان.

● تم تعزيز المكاتب المنتشرة في المنطقة من أجل تسهيل التعرف على العراقيين الأكثر استضعافاً وإحالتهم إلى الجهات المعنية للحصول على ما يلزم من المساعدة والحماية. وقد ارتفع عدد الموظفين المحليين والدوليين في المنطقة عام 2008 ليلبغ أكثر من 350 موظفاً.

التحديات في مجال توفير المساعدة والحماية

22 أبرم في شباط/فبراير 2008 اتفاق مع السلطات اللبنانية من أجل إطلاق سراح نحو 600 عراقي محتجز وتسوية وضعهم القانوني. وسيستفيد من هذا القرار آلاف العراقيين الذين تعتبر إقامتهم في لبنان غير قانونية.

كانت الطبيعة نفسها لوضع اللاجئين في المدن تعني أن المساعدات تقدم في الغالب إلى العراقيين المعوزين الذين يقدمون هم أنفسهم على طلبها. وينظر العديد منهم إلى فكرة طلب المساعدة على أنها عار وإهانة لاسم العائلة. وفيما توسع المفوضية السامية وشركاؤها من نطاق المساعدات، تتضح صعوبة تحديد من هم الأكثر عوزاً. وإضافة إلى ذلك، يكون من الصعب لعدد كبير من المنظمات غير الحكومية الحصول على تصريح بالعمل مباشرة مع اللاجئين العراقيين. وهذا يعني أن نطاق المساعدة والدعم والوصول إلى جماعات اللاجئين الذي يتسع عادة عبر الشراكة مع المنظمات غير الحكومية هو مقيد على نحو كبير. وسوف يؤدي التنفيذ الصارم لأنظمة التأشيرات واحتمال زيادة أعداد العراقيين الذين يختارون البقاء في البلدان المجاورة بطريقة غير قانونية إلى ظهور مشاكل خاصة في مجال الحماية تجعل امتداد الإقامة بطريقة دائمة أكثر هشاشة فيما تعرقل إمكانات الوصول إلى الخدمات العامة والسوق غير الرسمية.

الاحتجاز والإعادة القسرية

لم يكن اللاجئين العراقيون في لبنان حتى الاتفاق الأخير مع السلطات اللبنانية يتمتعون إلا بمقدار محدود جداً من الحماية إذ كان العديد منهم يعيش في خوف من التعرض للحبس أو الإعادة القسرية. وكانت التحديات المطروحة في مجال الحماية من أهم التحديات التي واجهتها المفوضية السامية في المنطقة. وفيما لم يكن عدد اللاجئين العراقيين المحتجزين في لبنان يتجاوز 100 محتجز في آذار/مارس 2007، فإن هذا العدد قفز بشكل رهيب إلى أكثر من 600 محتجز بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر 2007 كنتيجة مباشرة لانتشار نقاط التفتيش بسبب تدهور الأوضاع الأمنية. وظل نصف هؤلاء اللاجئين محتجزين لفترة فاقت مدة العقوبة الأصلية في ظروف احتجاز سيئة. ويعرف أن السجون شديدة الاكتظاظ والحالة الصحية دون المستوى المطلوب فيما تنتقل أخبار عن حالات عنف غالباً ما تستهدف العراقيين في السجن. ويبدو أن القانون لا يتضمن حكماً ينص على مراجعة قضائية للاحتجاز الإداري بما أدى إلى ترك المحتجزين دون أي حماية قانونية. وكان يطلق في بعض الأحيان سراح عراقيين بعد تدخل المفوضية السامية لكن ليس بصورة منتظمة ولا موثوقة ولا سريعة. وأمام احتمال تزايد حالات التوقيف، كان العديد من العراقيين يرفضون مغادرة بيوتهم إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك، ولا يتوجهون في أغلب الأحيان لا إلى المفوضية السامية ولا إلى السلطات. ومقارنة بهذا الوضع، كانت سورية والأردن تحتجزان معاً عام 2007 أقل من 50 عراقياً، أما في مصر، فإن حالات الاحتجاز القليلة تشمل طالبي اللجوء الذين يأتون من العراق أو يحاولون مغادرته دون وثائق صالحة (بما في ذلك التأشيرات).

ونظراً إلى أخطار الاحتجاز المحتملة، فإن أغلبية العراقيين في لبنان هؤلاء الذين يملكون في الأماكن الأخرى تراخيص انقضت مدة صلاحيتها يبذلون كل ما في وسعهم لتجنب استرعاء الانتباه مدركين أن الحكومات تنظر إليهم على أنهم مقيمون بصورة غير شرعية. ويكون العراقيون الذين لا يتمتعون بوضع قانوني في مختلف بلدان المنطقة معرضين للاستغلال وسوء المعاملة من جانب أرباب العمل وملاك البيوت الذين يتصرفون وهم يعلمون بأن العراقيين لا يستجدون بالسلطات في حال انتهاك حقوقهم. بل إن الشعور بالخوف الدائم من التعرض للتوقيف والحجز يحتم على العراقيين اعتماد إجراءات لمواجهة الوضع تكون لها عواقب وخيمة. وبما أن الأطفال مثلاً أقل تعرضاً للاحتجاز من والديهم، فإن بعض العائلات من اللاجئين العراقيين تفضل إرسال أبنائها للعمل وإعالة العائلة بدلاً من إرسالهم إلى المدرسة. ويعود أغلب العراقيين الذين أطلق سراحهم إلى العراق لأن العودة أصبحت

السبيل الوحيد للإفراج عنهم. في حين يختار البعض الآخر العودة إلى العراق خوفاً من الوقوع في يد السلطات وليس إحساساً منهم بتحسّن الأوضاع الأمنية.

موقف الدول الأوروبية تجاه اللاجئين العراقيين

في ظل الجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لضمان أمن حدوده الخارجية، أضحي من الصعب جدا الوصول إلى أراضي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومن ثمة مباشرة إجراءات اللجوء. ويتأثر العراقيون من هذا الوضع مثلما يتأثر أي شخص آخر يلتمس الحماية. ويبقى عبور تركيا في اتجاه اليونان هو المسار الرئيسي الذي يسلكه العراقيون للدخول إلى أراضي الاتحاد الأوروبي، وهو طريق غير آمن على الإطلاق. وفي الأشهر الأخيرة، نقلت تقارير متكررة ومربية تستند إلى بيانات موثقة عن إعادة العراقيين من اليونان إلى تركيا ومن تركيا إلى العراق.

وقد شكل اللاجئون العراقيون في 2006 أكبر مجموعة من طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي أي نسبة 9,5 في المائة تقريبا من مجموع طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي. وينطبق القول نفسه على فترة التسعة شهور الأولى من عام 2007، مع تزايد طفيف في النسبة التي وصلت إلى 20 في المائة خلال الفترة نفسها (البيانات غير كاملة بعد). وإذا استمر الاتجاه الراهن، من المحتمل أن يصل عدد طلبات اللجوء المقدمة من اللاجئين العراقيين في الاتحاد الأوروبي هذه السنة إلى 36 ألف طلب تقريبا، وهو ضعف عدد الطلبات المقدمة السنة الماضية رغم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي من أجل منع العبور غير القانوني لحدوده الخارجية. وقد سجلت السويد في عام 2007 الزيادات الرئيسية حيث تلقت 14 ألف طلب لجوء خلال التسعة الشهور الأولى من عام 2007، بالمقارنة مع 9 065 طلباً مقدماً في عام 2006 كامله. وشكل هذا العدد أكثر من نصف مجموع الطلبات التي قدما ملتسو اللجوء العراقيون في كل بلدان الاتحاد الأوروبي. وتلقت اليونان 4 483 طلباً خلال التسعة شهور الأولى من عام 2007 بالمقارنة مع الطلبات المودعة عام 2006 التي لم يتجاوز عددها 1 415 طلباً. ولم يعترف اليونان بوضع الحماية لصالح أي لاجئ عراقي في حين لم يتجاوز معدل الإقرار بالحماية للعراقيين في المملكة المتحدة 12 في المائة عام 2006 رغم توصية المفوضية السامية بضرورة اعتبار كل طالبي اللجوء العراقيين، أكانوا من وسط العراق أم جنوبه، على أنهم لاجئون بناءً على المعايير الميَّنة في اتفاقية عام 1951.

وفي 12 تموز/يوليو 2007، اعتمد البرلمان الأوروبي قراراً ثانياً بشأن الوضع الإنساني للاجئين العراقيين (بعد القرار الأول المعتمد في 15 شباط/فبراير 2007). وتضمن القرار عدداً من الأحكام المتصلة بحماية العراقيين على أراضي الاتحاد الأوروبي والتي تشمل، من جملة أمور أخرى، دعوة الدول الأعضاء إلى "تجاوز موقفها الممتنع عن اتخاذ التدابير بشأن وضع اللاجئين العراقيين والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقانون الاتحاد...". ولكن من المؤسف أن اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي في اجتماع وزرائه للشؤون الخارجية في 15 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2007، استنتاجات بشأن العراق لم تتضمن أية إشارة إلى توفير الحماية داخل الاتحاد الأوروبي²³. ونظراً إلى غياب الاهتمام الحقيقي بمحنة اللاجئين العراقيين من الناحية الإنسانية لدى أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لا غرو في أن تبدأ أيضاً بلدان المنطقة التي تتحمل عبء اللاجئين بإغلاق أبوابها.

23 انظر العنوان التالي: <http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/refworld/rwmain?docid=4697795d2> (آخر زيارة للموقع في 20 شباط/فبراير 2008).

اللاجوء وإعادة التوطن

تجاوزت المفوضية السامية الأرقام التي حددتها للإحالة عام 2007 أي 20 ألف لاجئ، وأحالت أكثر من 21 500 عراقي (أي 6 854 ملفاً) أعيد توطينهم بنهاية عام 2007. وشملت الإحالات 16 بلداً معنياً بإعادة التوطن عام 2007، منها 15 400 إحالة إلى الولايات المتحدة التي استقبلت 72,5 في المائة من مجموع الإحالات²⁴. وشكلت النساء المعرضات للخطر حوالي 20 في المائة (17,5%) من جملة الملفات المحالة لإعادة التوطن، فيما شكل الناجون من التعذيب والصدمات نسبة 10 في المائة. وتشمل حالات إعادة التوطن الأخرى ضحايا تعذيب، وحالات طبية عاجلة، وعائلات تعيلها النساء، وأفراداً من الأقليات، وأشخاصاً مرتبطين بمنظمات دولية. وحتى لو تحققت كل الأهداف المحددة لإعادة التوطن، فإن ذلك لن يوفر تسوية دائمة إلا لأقل من 1 في المائة من مجموع اللاجئين العراقيين في المنطقة الذين يقدر عددهم بمليونين. وفي عام 2007، أتاحت إعادة التوطن تسوية دائمة لأقل من ربع نسبة 1 في المائة²⁵.

وعلى غرار ما جاء في تقرير لجنة الإغاثة الدولية بشأن لاجئي العراق مؤخرًا، لم تكن استجابة معظم الدول أمام الأزمة العراقية سخية على الإطلاق. وبالفعل، انخفض عدد العراقيين الذين تم قبولهم في برامج إعادة توطين اللاجئين في العالم بين عامي 2003 و2006²⁶. ورغم تسارع الاستجابة لإعادة التوطن مع تزايد عدد العراقيين الذين يستكملون العملية كلها، فإن عدد الذين رحلوا بالفعل يبقى ضئيلاً على نحو غير مقبول. وقد أثارت عمليات الإحالة التي لا تقابلها عمليات الرحيل توقعات عالية بين اللاجئين. وهكذا يتزايد الشعور بالحرمان وتزايد معه الشواغل المتعلقة بأمن الموظفين.

ولا تأتي المشكلة من تأخر مواعيد الرحيل فحسب بل من المعدلات العالية لرفض الإحالات (أكثر من 30 في المائة في بعض البلدان الرئيسية المشمولة في إعادة التوطن)²⁷. وما زالت المفوضية السامية ترى أن احتياجات اللاجئين العراقيين في منطقة الشرق الأوسط إلى إعادة التوطن تبقى هائلة، إذ يتراوح عددهم من 80 ألف إلى 100 ألف شخص.

عمليات العودة ومدى استمراريتها

²⁴ من بين سائر البلدان التي قبلت استقبال أعداد كبيرة من الإحالات لإعادة التوطن، أستراليا بنحو 1 871 لاجئاً، وكندا، 1 512 لاجئاً، والسويد، 983 لاجئاً، والمملكة المتحدة، 295 لاجئاً، ونيوزيلندا، 266 لاجئاً، وفنلندا، 225 لاجئاً، وهولندا، 236 لاجئاً، والبرازيل، 108 لاجئين (جاء معظمهم من مخيم الرويشد في الأردن)، والدانمرك، 69 لاجئاً.

²⁵ اضطلع مكتب المفوضية السامية في عمان بإحالة نحو 8 آلاف عراقي، وأحالت مكاتبها في دمشق 7 702 حالة، وأنقرة 3 280 حالة، وبيروت 1 464 حالة، والقاهرة 319 حالة، في حين قامت مكاتب أخرى بإحالة 500 حالة بما فيها في الإمارات العربية المتحدة. وعلى إثر تعزيز مكاتب المفوضية السامية والجهود الهائلة التي بذلتها فرقها في أرجاء المنطقة، تخطت كل مكاتب المفوضية السامية الأهداف الطموحة التي حددتها لعام 2007 في ما يتعلق بعمليات الإحالة. ويعد هذا الإنجاز مهماً إلى حد بعيد بالنظر إلى أن العراقيين الذين تمت إحالتهم لإعادة توطينهم لم يزد عددهم على 1 000 عراقي عام 2006 و672 عراقياً عام 2005. وتشير القائمة الشهرية المستلمة من منظمة الهجرة الدولية إلى رحيل 4 575 لاجئاً عام 2007 (أرقام مسجلة في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر). وشملت بلدان الرحيل الرئيسية الولايات المتحدة التي استقبلت 2 378 لاجئاً، وكندا، 747 لاجئاً، والسويد، 745 لاجئاً، وأستراليا، 456 لاجئاً، وهولندا، 122 لاجئاً.

²⁶ حسب مصادر المفوضية السامية، أعيد توطين 404 لاجئاً فقط في بلدان ثالثة عام 2006 مقابل 1 425 لاجئاً عام 2003.

²⁷ إذا قارنا حالات الرحيل مع الطلبات المودعة لدى المفوضية السامية في اتجاه هذه البلدان، نجد أن السويد تسجل نسبة عالية، إذ رحل بالفعل 80 في المائة من الأشخاص الذين قدموا طلباتهم إلى السويد. وتأتي النسب المسجلة في البلدان الخمسة الأولى الباقية كما يلي: هولندا (51 في المائة)، وكندا (49 في المائة)، وأستراليا (25 في المائة)، والولايات المتحدة الأمريكية (16 في المائة).

رغم ورود تقارير عن انخفاض مستويات العنف، يبدو أن عمليات العودة ازدادت بسبب إنهاك اللاجئين (واستنفاد مدخراتهم) من جهة، وفرض الحصول على تأشيرة والقيود على الإقامة في بلدان الجوار من جهة أخرى. ونظراً إلى غياب فرص إعادة التوطين والفرص المحدودة للاندماج المحلي، فإن الحل الدائم الفعلي الوحيد بالنسبة إلى أغلبية اللاجئين العراقيين سيكون في النهاية إعادتهم الطوعية إلى عراق آمن ومستقر. لكن هذا الهدف سيبقى بعيد المنال في ظل غياب أي تقدم سياسي مهم في البلاد. وربما كان اللجوء إلى بلدان الجوار أكثر أمناً، إلا أنه بالتأكيد ليس الخيار الأحسن علماً أن الأغلبية الكبيرة من العراقيين لا تزال ترغب في العودة إلى العراق حين تسمح الظروف بذلك²⁸.

ويفيد حرس الحدود عن عشرات الآلاف الذين يعبرون الحدود شهرياً من كل فئات العراقيين وليس فقط من اللاجئين العائدين. ورغم قسوة المنفى، فإن طبيعة الحياة المحفوفة بالمخاطر في العراق لم تسنح تدفق أعداد العائدين الذي توقعه البعض؛ فقد فاق عدد العراقيين الذين دخلوا إلى الأراضي السورية في أواخر عام 2007 عدد العراقيين العائدين، مع الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من العراقيين يواصلون عبور الحدود قادمين من سورية أو متجهين إليها لأسباب تجارية (سائقو سيارات، وتجار، وغيرهم) وليس بالضرورة من العنف. ويمر بعض العراقيين أيضاً عبر سورية للسفر إلى اتجاهات أخرى من أجل أداء مناسك الحج أو العمرة مثلاً أو في ذكرى عاشوراء، أو لانخفاض تكاليف الرحلات الجوية من هناك. وشهد شهر كانون الأول/ديسمبر حركة تنقل للعراقيين من أجل الالتحاق بأفراد العائلة (ذهاباً إلى بلد اللجوء أو إياباً إلى العراق) والاحتفال بعيد الأضحى وعيد الميلاد.

وربما كانت بغداد أكثر أمناً الآن مما كانت عليه سابقاً إلا أن العديد من العراقيين لا يزالون قلقين لأن المكاسب التي حققتها القوات الأمريكية هي مؤقتة ومبنية على حضور أمريكي كثيف. ويشيرون إلى أن القيادة السياسية العراقية فشلت في استغلال الهدوء النسبي لبناء تسوية حقيقية بين الأغلبية الشيعية والسنة. وفيما قاتلت القوات الأمريكية القاعدة في بغداد والأنبار وديالا، لم يحقق البرلمان العراقي تقدماً يذكر خلال أكثر من سنة في ما يتعلق بالتشريعات المهمة. ولم تتبع التحسينات في الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والوقود المكاسب الأمنية، ويرجع ذلك في جزء منه إلى الرشوة المنتشرة على مستوى الحكومة. وبالتالي، إذا كان هناك سيل هزيل من اللاجئين العائدين إلى البلد، فإن الكثير من العراقيين لا يزالون يغادرون بغداد.

وأفادت جمعية الهلال الأحمر العراقي في 3 كانون الأول/ديسمبر 2007 بأن ما بين 25 ألف و28 ألف لاجئ عراقي عادوا إلى البلد بين منتصف أيلول/سبتمبر ونهاية تشرين الثاني/نوفمبر، عادت الأغلبية منهم، وعددهم 20 ألف تقريباً، إلى بغداد. وفضلاً عن ذلك، صرحت وزارة المهجرين والمهاجرين العراقية أن نحو 10 آلاف عائلة عراقية من النازحين في الداخل عادت إلى بيوتها، وإلى بغداد بدرجة خاصة. ومع الأسف لم يتمكن العديد منهم من العودة إلى المناطق المجاورة التي كانوا يقيمون فيها لأنها أصبحت خاضعة للملشيات الطائفية أو تعرضت للنهب والتدمير. ولا تزال هذه الوزارة ترزح تحت عبء قضايا النزاعات على الملكية المرفوعة منذ أيام صدام حسين حين أعيد إسكان آلاف الأشخاص رغم إرادتهم، وهي تنقذ إلى الآليات الضرورية للبت في القضايا الجديدة. وستولى الأولوية إلى الأشخاص الذين يرغبون في العودة من بلدان الجوار مثل سورية والأردن حيث يعيش اللاجئون العراقيون في ظروف عصيبة.

وتشير دراسات استقصائية أولية ومكالمات تلقته المفوضية السامية عبر الخط الهاتفي المجاني في دمشق إلى أن أسباب حركات التنقل تلك مختلطة. وتحدث موظفو المفوضية السامية إلى مجموعة واسعة من اللاجئين قبل مغادرتهم سورية، فقال بعضهم إنهم يقدمون على العودة لسبب أو أكثر من الأسباب التالية:

- تحسن الأوضاع الأمنية ورغبتهم في جمع شمل العائلة وملاقة الأصدقاء
- عجزهم عن العمل وانعدام المساعدة المناسبة فضلا عن استنفاد مدخراتهم وخشيتهم من موسم الشتاء حين ترتفع بشدة تكاليف العيش
- تمكنهم من الحصول على الحصص الغذائية وغيرها من الخدمات التي توفرها الحكومة
- تعرضهم لضغوط بالنسبة إلى الإقامة بسبب انقضاء صلاحية تراخيص الإقامة وتعذر تجديدها²⁹
- رغبتهم في جمع الإيرادات والمعاشات واستحقاقات الإيجار، وتفحص الممتلكات (أو بيعها) بعد توارد أخبار عن قيام الحكومة بمصادرة الممتلكات غير المطالب بها، مع الأمل في العودة إلى سورية بعد ذلك
- انعدام المساعدات أو الفرصة السانحة لإعادة التوطين، أو كلا السببين
- العودة إلى العراق في بداية السنة الدراسية (التي تأخر موعدها)

إلا أن ثمة قلقاً حقيقياً يساور العائدين بشأن الحالة الأمنية على المدى الطويل إذ يفيد العديد منهم بأنهم يذهبون فقط إلى المناطق التي يشعرون فيها بالأمان بسبب الترتيبات الأمنية المحلية. وبناء على تقرير صدر في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2007³⁰، أظهرت نتائج استجواب أجرته المفوضية السامية أن 14 في مائة فقط من المستجوبين يقولون إنهم يغادرون سورية إلى العراق لأنهم يعتقدون أن الأوضاع الأمنية قد تحسنت، مقابل 70 في المائة منهم يذكرون أسباباً مالية وشروط التأشيرة. وأوضحت نتائج مسح مماثل أجري في مصر حيث يتعين على اللاجئين إلغاء تسجيلهم لدى المفوضية السامية قبل العودة إلى العراق، أن العديد منهم يصرحون بأن لا مستقبل لديهم في مصر بسبب انعدام إمكانية العمل أو التعليم لأبنائهم. والوضع مشابه في لبنان حيث كشفت دراسة شملت 41 لاجئاً طلبوا غلق ملفاتهم حتى يتمكنوا من العودة، أن قرارهم بالعودة مرتبط إلى حد بعيد بتكاليف العيش في لبنان (61 في المائة) وخشية التعرض للتوقيف بسبب وضعهم غير القانوني (56 في المائة)³¹. وقد عزا أقل من 30 في المائة منهم قرار عودتهم الأساسي إلى تحسن الوضع الأمني في

²⁹ عائلات لم تكن قادرة على تجديد التأشيرة في سورية اختارت العودة إلى العراق بدلاً من البقاء في سورية بطريقة غير قانونية، أو حصلت على "ختم الخروج" حين حاولت تجديد التأشيرة.

³⁰ انظر العنوان التالي:

(آخر زيارة للموقع <http://www.unhcr.org/cgi-bin/teaxis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=SUBSITES&id=4795f96f2>)

في 20 شباط/فبراير 2008).

³¹ كانت أجوبة عديدة ممكنة.

العراق. ولعل هناك دلالة في تسجيل عدد بسيط من العائدين من الأردن إلى حد الآن وهو المكان المقصود المفضل لدى العراقيين المتعلمين ومن ذوي الطبقة المتوسطة.

ورجعت الأغلبية الكبيرة من العائدين إلى العاصمة بغداد حيث عيشهم غير مؤمن على الإطلاق³². وسرعان ما يكتشفون مشهداً مشوهاً وأحياناً سكنية بالغة التجانس من حيث المكون العرقي وقد اتخذت مظهراً جديداً تصبغه مخلفات النزاعات الطائفية والجدران المدمرة، ويجد الكثير منهم بيوتهم محروقة أو مسروقة أو مخربة أو احتلتها أشخاص من دون وجه حق. وقد تسبب ذلك في نزوح ثانٍ لاضطرار العديد من العائدين إلى البحث عن مأوى في أماكن أخرى بما أدى إلى زيادة عدد النازحين داخلياً³³. وتمس أزمة الإسكان الناشئة ملايين العراقيين الذين هجروا بيوتهم لكنهم مكثوا في العراق. وتظهر التقديرات أن ثمة في بغداد وحدها أكثر من 300 ألف شخص ممن غادروا أحياناً سكنية لأحياء أخرى، فالسنة يفرون إلى غرب البلد والشيعية إلى المناطق الشرقية وينزلون في الغالب في مساكن هجرها سكانها مؤخراً. وتلقت المفوضية السامية أيضاً تقارير تفيد بأن الفلسطينيين الذين تعرضوا في السابق للتمييز العنصري والعنف قد تم ترحيلهم على يد العائدين.

ورغم المساعدات المالية والمادية القليلة التي تتيحها الحكومة العراقية³⁴ والمفوضية السامية لإعانة العائلات العائدة، فإن الاحتياجات تفوق بدرجة عالية ما تم التخطيط له أو توفيره³⁵. ولا يزال من غير الواضح إن كانت الحكومة ستنتظم قوافل إضافية لإعادة اللاجئين طوعاً من دمشق أو أية دولة مجاورة أخرى في المستقبل القريب نظراً إلى ما ترتب من نتائج متفاوتة إثر القافلة الأولى التي تم تنظيمها. وقد تلقى اللاجئين معلومات "متضاربة" عن حالة الأشخاص الذين عادوا وهم ينتظرون الحصول على أنباء عن الظروف السائدة في المناطق السكنية التي كانوا يقطنون فيها.

موقف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من عمليات العودة

³² في 27 تشرين الثاني/نوفمبر، غادرت دمشق قافلة محملة بنحو 800 شخص من العائدين أشرفت عليها وزارة النقل العراقية. ونظمت المفوضية السامية والوكالات الشريكة في ما بعد مقابلات مع 30 عائلة من العائدين في القافلة كما كلفت بجراء تقييم سريع شمل نحو 6 آلاف شخص من بين نازحين داخلياً وعائلات من اللاجئين في 27 مقاطعة (إحدى عشرة محافظة) في كافة أرجاء العراق. وأظهرت النتائج الرئيسية جملة أمور منها أن أغلبية العائدين (84 في المائة) الذين رجعوا إلى محافظة بغداد كانوا يقطنون فيها سابقاً؛ وعادت نسبة 30 في المائة منهم إلى أماكن إقامتهم المعتادة وبنقل نسبة 70 في المائة إلى أماكن بديلة إثر النزوح الثاني الذي وقع؛ كما عاد 62 في المائة من المستجوبين إلى العراق بصورة نهائية. وأجرى بعضهم سفريات من أجل "الزيارة والمعاناة" واستكشاف أوضاع الأمن والعمل. في حين عاد البعض الآخر لتسلم حوالات نقدية أو وثائق مدرسية خاصة بأبنائهم ثم العودة من جديد إلى سوريا. ورجع آخرون إلى العراق لتسلم معاشاتهم أو حصص غذائية.

³³ تبقى بغداد الاتجاه الرئيسي للعائدين وإن قصدوا أيضاً أماكن أخرى. وقيل خلال المحادثات التي جرت على مستوى المجتمعات المحلية إن عودة الأشخاص مرتبطة بانتمائهم وسيطرة السنة أو الشيعة على المناطق. وتشير المعلومات إلى أن المناطق السننية تضم محافظات صلاح الدين، والرمادي، وسامراء في حين تشمل المناطق الشيعية البصرة، والناصرية، وميسان، والحلة، والنجف. ويعتبر اللاجئين الذين يفيدون بأنهم أصبحوا الآن قادرين على التنقل بأمان من محافظة الأنبار إلى بغداد، أن المناطق الغربية والجنوبية آمنة. والحقيقة أن التجمع الكبير للعائدين يوجد في بغداد رغم أن الأنباء الواردة من فوج العائدين الأول توضح أن الأغلبية لم تستطع العودة إلى أماكن إقامتها الأصلية وتقاسي من حالة نزوح ثانٍ. ولا يزال حي الدرة في بغداد الوجهة الرئيسية للعائدين (كان هذا الحي منطقة مسيحية ولكن الكثير من المسيحيين في سورية اختاروا عدم العودة إلى هناك). ومع كل هذا يسود شعور عام أن العديد من المناطق في بغداد محفوفة بالمخاطر وعرضة لتقلبات أمنية جذرية. وأما منطقتي زبونة والمنصور فيستقبلان، حسب ما أفادت به الأنباء، فئات مختلطة من العائدين.

³⁴ تدفع الحكومة العراقية إلى كل عائلة تعود من الخارج مليون دينار عراقي، أو ما يقارب 821 دولاراً، وهو مبلغ يكفي لدفع إيجار لمدة أربعة أشهر تقريباً لبيت في منطقة سكنية متوسطة المستوى في بغداد. وتفيد الأنباء أيضاً بأن العائدين سيتسلمون شهرياً دفعات مالية بمبلغ 120 دولاراً تقريباً لمدة ستة أشهر بعد عودتهم. وسيتلقى النازحون داخل الأراضي العراقية 150 ألف دينار، أو 23 دولاراً، شهرياً من الحكومة. وأعدت الحكومة برامج إعانة لمساعدة هؤلاء العائدين إلا أن غالباً ما ينظر إلى هذه البرامج برؤية كبيرة. فتقديم طلب إلى البرنامج الغذائي مهرون برجوع النازح إلى مكان منشئه لإلغاء التسجيل العائلي لدى المجلس المحلي، ولكن العديد من النازحين يخشون الدخول إلى المناطق التي طردوا منها.

³⁵ تساهم المفوضية السامية بمبلغ يتراوح من 9,5 ملايين دولار إلى 11 مليون دولار من مخصصات الميزانية بهدف تقديم المساعدة العاجلة إلى نحو 5 آلاف عائلة أو ما يقارب 30 ألف شخص. وتشمل المساعدات توفير المستلزمات المنزلية والمواد والبطانيات والفرش.

رغم الارتياح للأخبار عن عمليات العودة إلى العراق وإن كانت محدودة، لا ينبغي اعتبارها دليلاً على إمكانية عودة حشود كبيرة من اللاجئين العراقيين في الوقت الراهن إذ لا يزال الوضع الأمني في العراق متقلبا ولا يمكن التنبؤ به. ويبقى التحدي القائم هو ضمان العودة في ظروف آمنة وكريمة وأن تكون هذه العودة مستدامة. فقبل تشجيع عودة العراقيين إلى الوسط أو الجنوب، أو حتى الترويج لها، ثمة شروط أساسية تقاس بناء عليها جدوى حركات العودة ينبغي تحقيقها أو التوقع بشكل معقول أنها ستحقق في المستقبل القريب. ومن منظور المفوضية السامية، تشكل العودة الآمنة ووجود ظروف آمنة من النواحي الجسدية والقانونية والمادية، لب الإعادة الطوعية.

ويأتي غياب البيانات الأساسية الدقيقة وعدم وجود رصد شامل، وما يرد من معلومات وتقارير جمعت على طرق العودة وداخل مناطقها يجعل من الصعب للغاية إمكانية تحديد إلى أي مدى جرت عمليات العودة الحالية بطريقة آمنة وكريمة وطوعية. وبالتالي من المهم استقاء معلومات دقيقة عن الاتجاهات نحو العودة في الوقت التي توفر فيه المساعدات العاجلة إلى العائدين المستضعفين ويخطط لعمليات عودة محتملة على نطاق أوسع. ومن الضروري أيضا أن تكثف الجهود الهادفة إلى مصالحة بين جميع الفصائل العراقية من أجل كفاءة استدامة حركات العودة الحالية والمحتملة في المستقبل. وليس بمقدور المفوضية السامية الترويج لعودة اللاجئين من الخارج أو تشجيعها ما لم تعالج الأسباب الكامنة لاندلاع العنف الذي أسفر عن حركة النزوح وبرز تغيير حقيقي وجوهري ودائم. وإلى أن يحدث ذلك، يجب احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية (حظر العودة القسرية).

اللاجئون من غير العراقيين

يظل اللاجئون من غير العراقيين في العراق للأسف منسيين وغير محبوبين في ظل العنف والمناورات الاستراتيجية القائمة على العراق. ويبقى الإيرانيون والسوريون والسودانيون والفلسطينيون عالقين وسط هذه الدوامة. فقد سجلت المفوضية السامية أكثر من 41 ألف لاجئ غير عراقي في حاجة بالفعل إلى مساعدة وحماية على نحو مستمر. وتعتبر أوضاع اللاجئين الفلسطينيين داخل العراق وبلدان الجوار في غاية البؤس. ومن المعتقد أن عدداً كبيراً يعادل 34 ألف شخص من أفراد الجالية الفلسطينية الموجودة بكثافة في العراق منذ عام 1948 والتي لم تعرف أي مكان إقامة آخر، قد فرت إلى بلدان أخرى. ويتعرض العديد منهم اليوم للمضايقات والتهديد بالطرده واستعمالهم كبش فداء من جانب وسائل الإعلام والاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختيالات. ورغم الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون عند مغادرة العراق فإن المفوضية السامية تعتقد أن عددهم انخفض إلى ما بين 10 آلاف و15 ألف شخص. وثمة مجموعة من الفلسطينيين مكونة من 340 شخصا عالقة في المنطقة الحدودية الفاصلة بين حدود العراق وسورية، تعيش داخل خيم في موقع غير آمن في الصحراء يعج بالعقارب وهي تقاسي من يأس متزايدة. ولم يبالي بعضهم بإيذاء أنفسهم وقاموا بالإضراب عن الطعام. وفي منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الماضية، إثر تقاوم أعمال العنف فرت مجموعات أخرى من اللاجئين الفلسطينيين من بغداد متجهة إلى الحدود السورية بقصد الالتحاق بالمجموعة الأولى على الأقل. ورفضت السلطات العراقية السماح لها بعبور حدودها إدراكاً منها أن السلطات السورية ستمنع أية مجموعة أخرى من اللاجئين الفلسطينيين عن اللجوء إلى المنطقة الفاصلة، فجمعتهم في موقع في الهواء الطلق على بعد كيلومترين تقريبا من المنطقة الشرقية لمركز الوليد الحدودي. ويصل عدد أفراد هذه المجموعة في الوقت الحالي إلى 1 649 شخصا أي مجموع من 490 عائلة. ومن الضروري جدا أن تجد بلدان الجوار وبلدان إعادة التوطين حلا إنسانيا

عاجلا لصالح الفلسطينيين الذين بقوا في العراق أو وجدوا أنفسهم عالقين على حدودها قبل أن يتعرض المزيد منهم للختف أو الاغتصاب أو القتل. وقبلت البرازيل أن تستقبل أكثر من 100 فلسطيني كانوا محصورين في مخيم مهجور على الحدود الأردنية العراقية منذ أربع سنوات، كما قبلت شيلي استقبال العدد نفسه من اللاجئين القادمين من مخيم حدودي آخر، وهذان مثالان ملموسان على اعتراف شركاء غير تقليديين بنطاق الكارثة الإنسانية في العراق والتقدم بالمساعدة. ومما يؤسف له أن يبقى آلاف الفلسطينيين محاصرين داخل بغداد تحت تهديد خطير من الميلشيات المناهضة رغم النداءات المستمرة التي توجهها المفوضية السامية وغيرها من الوكالات.

الخاتمة

يتعين على المجتمع الدولي في هذه الأثناء الاعتراف بشواغل البلدان المستضيفة للاجئين في ما يتعلق بطبيعة أزمة اللاجئين العراقيين الطويلة المدى ومعالجة هاته الشواغل من خلال توفير مساعدة فعالة للحكومات والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين المحلي والدولي، وتعزيز جهود الإغاثة الدولية بما في ذلك عن طريق الأمم المتحدة. ويتوجب أيضا على البلدان خارج المنطقة أن تعرض إمكانية إعادة توطين أعداد كبيرة من العراقيين الأكثر استضعافاً لتخفيف الحمل عن البلدان المستضيفة للاجئين في الشرق الأوسط والمساعدة على إقناعها على مواصلة توفير الحماية للعراقيين داخل أراضيها وعند حدودها. وإن آثار الأوضاع الأمنية والسياسية والاجتماعية والمالية التي يعاني منها العراق والمنطقة وسائر بلدان العالم ستستمر لسنوات طويلة. ويشكل النزوح العراقي تحديا هائلا وطويل الأجل لاستقرار الشرق الأوسط بكامله ومن اللازم التصدي له. وإننا نشهد أكبر حركة نزوح سكاني في الشرق الأوسط وأطولها أجلا منذ تشريد الفلسطينيين في أعقاب تأسيس دولة إسرائيل عام 1948. لقد ضحَّ المجتمع الدولي مليارات الدولارات في سبيل تمويل برامج الانتعاش والتنمية لصالح العراق التي لم ينفذ الكثير منها بسبب الشواغل الأمنية، ومع ذلك ما زالت الاحتياجات الإنسانية داخل العراق وفي دول الجوار مهمة على نحو فادح. كما تظل المفوضية السامية ووكالات إنسانية أخرى تعاني من نقص في الأموال اللازمة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين العراقيين وغير العراقيين على الأراضي العراقية وخارجها. ومما لا شك فيه أن يؤدي غياب إمكانية القيام برحلات جوية داخلية وخارجية إلى تفاقم يأس الأشخاص الأكثر تعرضا للخطر واستغلالهم. ولا تتحمل بلدان المنطقة وحدها مسؤولية ضمان عدم إجبار أو إكراه طالبي اللجوء العراقيين على العودة إلى دائرة الخطر بسبب تعذر توفير المساعدة والحماية، وضمان إمكانية عيشهم في ظروف آمنة وإنسانية بل هذه مسؤولية يتحملها أيضا المجتمع الدولي. وستكون سنة 2008 حاسمة في تحديد مدى الاستيفاء بالشروط الضرورية لكفالة عودة آمنة وكريمة للعراقيين. وإذا استمر المجتمع الدولي في تجاهل اللاجئين العراقيين غير المرغوب فيهم ومعاملتهم وكأنهم مؤشر مزعج يدل على أداء دون المستوى في العراق، فإنه سيؤكد التصور بأن الاعتبارات الإنسانية، بما في ذلك توفير فضاء الحماية في البلدان المستضيفة، لا تحظى بالأولوية عندما يتعلق الأمر بالعراق. وأيا كان النقاش بشأن العراق، يجب أن تكون عودة النازحين طوعاً في ظروف آمنة وكريمة وإعادة إدماجهم بنجاح، مؤشرا أساسيا لتقييم التقدم المحرز. أما كل المؤشرات الأخرى فهي ثانوية.